مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التطور التاريخي لمشكلة كركوك
اسم الكاتب: م.م. حسين صلاح مهدي الخرسان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7470
تاريخ الاسترداد: 2025/05/09 20:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التطور التاريخي لمشكلة كركوك

م.م.: حسين صلاح مهدي الخرسان
جامعة بغداد / مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية
Assistant Lecturer: Hussein Salah Mahdi Al-Kharsan
University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies
hussein.s@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام:2024/5/15 تاريخ القبول: 2024/6/30 تاريخ النشر: 2024/10/30

الملخص

يرجع تاريخ مدينة كركوك الى مايقارب الخمسة آلاف سنة , ان موقع المدينة الاستراتيجي وثرواتها الكبيرة جعل منها محط اطماع مما جعلها تعاني من نزاعات داخلية مستمرة الى يومنا هذا , وان سياسة التعريب التي انتهجها حزب البعث المنحل كانت في مقدمة المشاكل التي عانت منها المحافظة فضلا عن سياسة الانفصال لدى الاكراد والتي عمقت المشكلة فيها ولاسيما ان الاكراد اصبح لهم وضع خاص مستقل باقليم بعد العام 1991 فرضه الواقع الاممي واستمر ذلك الى مابعد 2003، ان المحتل الامريكي كان على معرفة تامة بوضع وحساسية المحافظة منذ اللحظات الاولى لذا تعاملوا بسياسة التغاضي والاهمال المتعمد لجعل كركوك مشكلة مستديمة ونقطة ضعف في جسد العراق، استغلت الكثير من الجهات وضع المدينة المنقسم على صراعات اثنية وقومية فكانت تقوم بالتصعيد او التهدئة حسب مقتضيات الحاجة بما يتلائم مع سياساتهم واهدافهم, لذ لا يمكن حل قضية كركوك بتغليب مصلحة طرف على حساب الاطراف الاخرى كذلك لا يمكن الركون الى التسويف الذي مورس سابقا والذي سبب تعقيدات وتفاقم في حل المشكلة، لقد اظهرت الحلول الدستورية عجزها امام مشاكل كركوك التراكمية وهذا ما لمسناه في المادة 140 من الدستور

والتي اثبت الواقع استحالة تطبيقها وانها لا تنسجم مع تطلعات المكونات في كركوك حيث اصبحت في طي النسيان نتيجة التقادم الزمني صحيح ان قرار المحكمة الاتحادية في 2019 اعادها الى الواجهة واعطاها غطاء قانوني لكنها لا تحضى باي قبول من قبل الاطراف المعنية في كركوك عدا الاكرا دطبعا, اذا ان الحل الامثل لمشكلة كركوك هو اما باقامة اقليم كركوك المستقل المرتبط بالمركز واتاح الدستور لهم ذلك، او بتعديل الدستور وهذا امر صعب جدا، او بالجوء الى التوافق وهو الاقرب للتطبيق على ارض الواقع خصوصا بعد ان افرزت نتائج الانتخابات المحلية الاخيرة والتي جرت في ديسمبر من العام 2023 تقارب في عدد المقاعد بين الاكراد والعرب.

المقدمة:

تعد كركوك محافظة تاريخية ذات خصوصية وموقع جيوسياسي واقتصادي متميز أذ تحوي هذه المدينة العريقة على قوميات وطوائف متعددة اذ تعد هذه الخاصية والتي من المفترض ان تكون عامل قوة واستقرار لها لكن نتيجة التقلبات السياسية في العراق والسياسات الغير مسؤولة للنظام البائد تجاه هذه المدينة اصبحت في وضع معقد جدا، عاشت كركوك ظروف استثنائية ومعقدة بعد العام 2003 نتيجة وجود الاحتلال الامريكي و تعدد القوى المتصارعة عليها وسوء الادارة ووجود الفساد وعدم فاعلية الدستور في حل الازمات ذات الجذور التاريخية وخصوصا المادة 140 و التي عجزت عن حل مشاكل تراكمية تعود لعقود من الزمن فهذه المادة كانت ومازالت يعول عليها من قبل الاكراد لاعادة رسم خارطة كردستان والتي من خلالها تبدء خطوات الانفصال واعلان الدولة الكردية، وفي الواقع ومن خلال التجربة نجد ان هذه المادة افرغت من محتواها وهي بعيدة كل البعد عن الواقع ومرفوضه من قبل بقية الاطراف في المحافظة لذا يستوجب ايجاد الحلول البديلة الناجعة ، ومما سبق اصبحت كركوك تشكل نقطة ضعف وقنبلة موقوته و من الممكن ان يتم استغلال الوضع الاوضاع فيها من قبل الفاعلين الرئيسيين في الداخل والخارج لتحقيق اهداف

سياسية وامنية وهذا من الممكن ان يؤدي في اي وقت الى ان تتطور الامور لتوجيه ضربة لخلخلة السياسي في البلاد وحسب مقتضيات المصالح السياسية لهذه الجماعات والدول، أن كركوك تمتلك سلاح النفط والغاز والموقع المهم وهذا يعطيها اهمية وتميز وبنفس الوقت يضعها تحت مجهر الطامعين والمغرضين فمن الضروري ايجاد وسائل قانونية وسياسية يمكن تطبيقها واقعيا من اجل حل المشكلة التي شهدتها وتشهدها هذه المدينه نتيجة سياسات رعناء قامت بها الانظمة السابقة وظروف سياسية وواقع شائك افرزه النظام العام بعد 2003 والقت بظلالها على المحافظة الى يومناهذا اليوم، وهذا ماسنتناوله في هذا البحث.

اهداف البحث. تبيان اهمية مدينة كركوك الجيوسياسية، و مسارات الصراع السياسي فيها والسياسة الحكومية بعد العام 2003، ازاء المشكلة وسبل حل مشكلة كركوك من خلال استعراض الخيارات العمليه والواقعية.

اشكالية البحث: تدور اشكالية البحث في جذور الصراع على المحافظة والذي يعود ببعده السياسي والقومي والمذهبي والاقتصادي على المحافظة الامر الذي يجعل اغلب اطراف الصراع امام معدلة صفرية اما خاسر او رابح، وهنا تكمن مشكلة البحث التي تجعل امكانية الحل عملية صعبة جدا.

فرضية البحث: ان مشكلة مدينة كركوك ليست وليدة العام 2003، بل هي حصيلت سياسات حكومية متعاقبة ومن ثم فان بقاء اسباب الصراع وسوء ادراة الملف من قبل الاطراف المتصارعة فانه ينذر ببقاء المشكلة، ويعيق اي جهد حكومي للحل

منهجية البحث: تقوم الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي.

هيكلية البحث: يتكون البحث من اربعة محاور فضلا عن المقدمة والخاتمة

المحور الاول: كركوك التاريخ والاهمية الجيوسياسية

تعد محافظة كركوك من أقدم المدن الموجودة في العالم حيث يقدر عمر هذه المدينة بحوالي 5000عام ونتيجة موقعها المميز بين عدة امبراطوريات حيث شهدت معارك ومنافسات للسيطرة عليها لقد تم بناء هذ المدينة من قبل اللولبيين (الخوريين) وهم

اقوام اتت من ارمينيا و سكنوا شهرزور وزهار وما يؤكد إن هؤلاء الأقوام هم من بنوا كركوك هو عدم وروود أسم كركوك في الكتابات السومرية الأكدية ضمن المدن التي شيدوها الأكديين والسومريين والتي ثبتوا أسمائها على ألواحهم الطينية حيث أن النصوص المسمارية الأكدية التي تم العثور عليها كانت تعرف بأسم أرابخا مدينة الألهة في الالف الثاني والثالث قبل الميلاد وهو أحد الأسماء التي تدل على مدينة كركوك[1]

وبعد مدة من الزمن تم الإستيلاء على أجزاء من هذه المدينة من قبل الكوتيين[*] إلى أن وقعت المدينة تحت سيطرتهم بإكملها وأختاروها مركزاً لحكمهم سنة (2120–2111) ق.م وحكم فيها إثناعشر ملكاً كوتياً[2]، ثم وقعت أرابخا بيد الملك العيلامي أبن شاتوك (1151–1156) ق. ب ثم عادت بجهود الملك الأشوري نيراري الثاني ومن ثم وقعت المدينة بيد الحكم الأخميني، إنتقلت السيطرة على هذه المدينة إلى المقدونيين ثم ال ساسان بقيادة ملكهم كسرى[3] في العهد الساساني حيث كان يطلق على المدينة أسم (كرخيني، كركيني)[4] وبعد توالي السيطرة عليها من قبل الإمبراطوريات والأقوام تمت السيطرة عليها من قبل البيغتنغنيد[5]، وبعد ان وقعت المدينة تحت سيطرة المسلمون في معركة القادسية أصبحت أغلب المدن العراقية مدن إسلامية وكان ذلك بقيادة الصحابي سعد أبن أبي وقاص وهاشم بن عتبة والأشعث بن قيس الكندي، اذ تم الإستيلاء على مدن داقوق وشهرزور[6]، أما بعد سيطرة الدولة العثمانية على العراق حيث تم تقسيمه إلى سبعة عشر سنجقاً (لواء) وكانت كركوك ضمن ولاية شهرزور وفي سنة 1889م أصبحت كركوك جزء من ولاية الموصل[7]، لقد كانت اللغة السائدة في كركوك هي اللغة التركية وذلك نتاج طبيعي لما أفرزته السيطرة العثمانية على المدينة لأكثر من اربعة قرون و بعد إنهيار الأمبراطورية العثمانية تم توقيع معاهدة لوزان 1923 ومعاهدة انقرة لعام 1926 اذ بقيت كركوك مدينة تركمانية مرتبطة بالسلطة المركزية في بغداد وأعطت تركيا امتيازات نفطية واقتصادية فيها[8] تمتلك هذه المدينة موقعا جيوسياسي مميز حيث

تقع هذه المدينية التاريخية بين جبال زاكروس ونهري الزاب الصغير ودجلة وتحيطها سلسلة جبال حمرين ونهر سيروان (ديالى) على بعد 150كم غرب الحدود مع إيران وتبعد عن شمال العاصمة بغداد حوالي 250 كم[9]، تبلغ مساحة المحافظة الكلية 9679كم2 حالياً وكانت تبلغ أكثر من ضعف هذه المساحة قبل عملية الإقتطاع والتغيير الديمغرافي الذي مارسه النظام البعثي منذ لعام 1968م وتظم المدينة أربعة أقضية (كركوك، داقوق، دبس، الحويجة) و16 ناحية[10]، لهذه المحافظة أهمية كبرى وخصائص تنفرد وتتميز عما سوها من المدن العراقية الأخرى فهي تمثل الجسر الرابط بين محافظات شمال العراق من جهة وبين محافظات وسطه وجنوبه من جهة أخرى، وتتميز بتنوع تضاريسها فقسم منها يقع في المنطقة الجبلية العالية التي يتراوح إرتفاعها مابين (200–1000)م وفوق سطح البحر، مثل سلاسل جبال بازيان وقرة داغ في الشمال الشرقي من المحافظة وتعتبر سهول كركوك والحويجة وداقوق من أعظم السهول وأوسعها وهذا التنوع أعطى للمحافظة خاصية طبيعية كذلك تتميز بأنهار قصيرة وموسمية مثل(خاصة صو، واق صو، داقوق صو) وتتميز بتنوع محاصيلها الزراعية صيفا وشتاءا[11]

كانت المدينة تتميز منذ القدم بكونها مركزا تجاريا مهما بين شمال ووسط العراق وبين البلدان المجاورة مثل ايران وتركيا، تحتوي كركوك على مخزون نفطي هائل ومنذ اكتشاف النفط تضاعفت اهمية المدينة بعد اكتشاف تلك الحقول وعلى راسها حقل بابا كركر وباي حسن وكركوك[12] حيث تنتج حولي 40% من انتاج النفط العراقي وكذلك تمتلك كركوك في حقولها النفطية مايعادل ثلث احتياط الغاز في العراق[13] يوجد في كركوك مراقد ومعالم دينية واثرية جامع النبي دانيال وجامع العريان وكذلك عدد من المدارس التاريخية مثل مدرسة الشاه غازي ومدرسة الميدان ومعابد تاريخية مثل معبد مدينة نوزي وعدد من القلاع المهمة مثل قلعة كركوك كثيرة مما يجعلها واجهة دينية تستقطب الكثير من السياح[14], ان اكتشاف النفط كان سبب في تغييرات ديمغرافية مورست على المدينه سنتحدث عنها لاحقا.

المحور الثاني: الصراع السياسي في كركوك بعد تأسيس الدولة العراقية:

حدثت صراعات في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على ولاية الموصل وكما هو معلوم أن ولاية الموصل كانت تضم عدة مدن ومن ضمنها كركوك حيث كان الصراع الدولي محتدماً و هو صراع على ثروات ومواقع هذه المدن لقد سعت الشركات الهولندية والبريطانية والإمريكية أن تكون سباقة في أن تضع موطئ قدم لها في هذه المناطق حيث وقعت الدولة العثمانية عقداً في حينها مع شركة حديد الأناضول للقيام بأعمال مسح وإستكشاف في المنطقة وأعطتها حقوق إستثمارية، وفي خضم إحتدام الصراع بين تلك الشركات الأوربية فقد أتفقت هذه الشركات على إستبعاد الشركات الإمريكية والتي كانت تملكها مجموعة (إمريكان جيستر كروب) ونتيجة التنافس الدولي والضغوطات الاوربية إنبثقت إلى العلن شركة النفط التركية والتي كانت تخضع لسيطرة البريطانيين وكان ذلك في عام 1912م وظل المسعى الأوربي يبحث عن نفوذ أعمق في المنطقة خصوصاً بعد إكتشاف الحقول النفطية في العراق وعلى رأسها حقل بابا كركر الذي قلب الموازين راسا على عقب حيث قامت بريطانيا بتغيير موقفها من مؤيد لذهاب ولاية الموصل إلى تركيا إلى معارض حيث سعت من اجل الحاقها بالمملكة العراقية التي كانت منتدبة عليها في حينها و في الوقت نفسه كانت الصناعات الحربية في تطور مستمر معتمد على النفط مما زاد من اهمية العراق بشكل عام ومن اهمية مدينة كركوك بشكل خاص[15] كركوك كما هو معلوم تحتوي على تنوع إثني وعرقي تمتاز فيه على بقية المحافظات العراقية صحيح ان هذا التنوع له قيمة اجتماعية كبيرة ويعد مصدر قوة ظاهريا طبعا في حال تم إستغلال هذا التنوع وتوظيفه بشكل صحيح بما يخدم تطور وقوة المحافظة ولكن الوقائع التاريخية أشارت إلى غير ذلك فقد كانت هنالك محاولات وتطلعات سعى لها الاكراد من أجل الحصول على الإستقلال والإنفصال وضم هذه المدينة الغنية بالثروات الاجتماعية والطبيعية حيث وجدوا فيها المرتكز الرئيسي في مشروعهم الانفصالي ولقد سعوا إلى تقديم أدلتهم التاريخية وأحقيتهم وأسبقيتهم في كركوك، وفي المقابل

نجد أن التركمان ايظا كانوا يقدمون أدلتهم على أنهم هم أصحاب الأرض لكن الفرق انهم لم يسعوا الى مشاريع انفصالية، وهناك بعض المصادر تؤكد أن كركوك قبل الإنتداب البريطاني على العراق كانت الغلبة فيها للتركمان مع وجود كردي لكن بدرجة أقل ويليهم العرب بالمرتبة الثالثة مع وجود أقليات أخرى كالمسيحية واليهودية، اذ تركز الوجود العربي في المناطق الشمال الغربي من المحافظة وكذلك في وسطها وأما الأكراد كان يتركزون في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية من المحافظة ، أما التركمان لم يكونوا محصورين في منطقة محددة بل توزعوا بمختلف أرجاء المحافظة[16] ان موقع المدينة المميز فضلاً عن وجود الموارد الإقتصادية المتنوعة جعل من كركوك مركزاً للجذب السكاني لاسيما من قبل العرب في الوسط الجنوب كذلك لا ننسى التشجيع الحكومي الذي بدء باستقطابهم منذ الحقبة الملكية ولأسباب موضوعية كان أهمها هو أن النظام الملكي إستشعرت الخطر في حينها من الحلم الكردي بالإنفصال وأتخذ وسائل وقائية لكبح جماحهم الإنفصالي عن طريق جذب العرب للعمل في الشركات النفطية والعمل بمشاريع حكومية متعددة حيث أفتتحت أول معمل للطابوق عام 1922م في كركوك فضلاُ عن وجود الفرقة الثالثة للجيش العراقي هناك حيث استقطب الكثير من العرب إلى تلك المدينة أنذاك والاهم هو الاستكشافات النفطية التي ساعدت على جلب الشركات النفطية حيث كان العمل فيها يعد بالنسبة للعرب وغيرهم نقلة نوعية كبيرة من الناحية الإقتصادية[17] كما أطلقت الحكومة أنذاك مشروع الحويجة للري وتطوير الأراضي في كركوك والذي كان يراد منه تحقيق ثلاث أهداف هي:

أ- تحويل الأراضي المتروكة إلى أراضي مروية وخصبة

ب- نقل العشائر العربية مثل لعبيد والجبور من حياة البدو إلى الحضر

ج- تعديل الميزان الإثني لصالح العرب نتيجة المخاوف التي ذكرت أنفاً[18]

قامت الحكومات ابان النظام الملكي بنقل اكثر من الف عائلة عربية إلى قضاء الحويجة منذ العام 1936- 1957م[19] ولقد حدثت عدة هجرات من قبل الأكراد الى

كركوك وبأعداد محدودة ولاسباب متعددة منها الإستقلالية[20] ومنها ما متعلق بحركة الشيخ محمود الحفيد• وبعد ثورة 14تموز والإطاحة بالنظام الملكي 1958 أصبح للأكراد وضع مميز اذ حصلوا على إمتيازات كثيرة نتيجة الإتفاقات والتفاهمات والتقاربات مع عبد الكريم قاسم مما ساهم في توافد ألالاف من الأكراد إلى كركوك وأعلنوا انها جزء من كردستان مماسبب قلق ومخاف لدى القوميات الأخرى ادت الى اضطراباب ومخاوف من قبل السكان وقد وقعت على اثرها مجزرة قام بها الأكراد ضد التركمان في الذكرى الاولى لثورة 14 تموز حيث تمت و بتخطيط مسبق فقد تم نهب المحلات التجارية الخاصة بالتركمان وتم إحكام الطوق حول المدينة من أجل إيقاف أي نجدة أو مد من قبل التركمان وعندما وصلت القوات العسكرية من العاصمة بغداد لإنقاذ الموقف حيث قامت تلك القوات بنزع سلاح اللواء الرابع الكردي الذي لم يحرك ساكنا لمنع تلك الاحداث الدموية في حينها و لقد خلفت هذه المجزرة أكثر 25 قتيل من التركمان فضلاً عن عشرات الجرحى الذي يقدر عددهم أكثر 130 حسب التقارير الحكومية[21] رفع التركمان مذكرة إحتجاجية إلى رئيس الوزراء (عبد الكريم قاسم) شرحوا فيها مظلوميتهم و فصّلوا اسباب وحيثيات تلك الواقعة وقالو ان السبب الذي يكمن وراء هذه المجزرة هو إنهم لم يقفوا ويساندوا الأكراد في محاولاتهم مساعيهم الإنفصالية كما يقولون[22] لقد حدثت نتيجة هذه المجزرة ردود افعال انتقامية ضد الأكراد اذ قام التركمان بالعديد من عمليات الاغتيال ضدهم مما سبب في هجرة العديد من الموظفين الأكراد إلى وسط وجنوب العراق[23] وهذه ليست المرة الأولى التي كان يتعرض لها التركمان إلى إعتدائات فقد تعرضوا عام 1924م إلى مجزرة بتحريض من القوات البريطانية اذ وجهت قوات من الاشوريين بالإعتداء على التركمان خوفاً من تنامي الوعي القومي في المدينة لاسيما عند التركمان فأطلق البريطانين أيدي الاشوريين بالقتل والنهب و كذلك من اجل قتل الناشطين السياسين مما أسفر عن مقتل 200 شخص آنذاك[24] وفي عام 1946م حدثت (مجزرة كاروبا) والتي سميت نسبة إلى مكان الحادث في 12 تموز اذ عمدت حكومة (أرشد العمري) إلى

قمع العمال الذين خرجوا بتظاهرات سلمية من أجل تحسين ظروفهم المعيشية في الشركات النفطية، فما كان من قوات الجيش إلا أن تقوم بقتلهم وإعتقالهم بأمر من من العمري[25].

إنقلبت الموازين ضد الأكراد بعد الإطاحة بحكم عبد قاسم و إستلام البعثيين للسلطة لاول مرة عام 1963م اذ قاموا منذ بداية إستلامهم الحكم بسياسية تعريبية قاسية ضد الأكراد حيث كانت إستراتيجيتهم تقوم على قطع وضم الأراضي الى كركوك وكذلك تهجير الأكراد منها وإشتدت هذه السياسة عند وصولهم إلى الحكم في المرة الثانية عام 1968م حيث جرت مفاوضات معمقه بين نائب الرئيس العراقي في حينها المجرم (صدام حسين) والملا (مصطفى البرزاني) ولسحب البساط من تحت اقدام الكرد اقدم النظام بتقديم مقترح الحكم الذاتي في المناطق الشمالية (اربيل– دهوك– سليمانية) لكن المقترح لم يتطرق الى مدينة كركوك وابقاها خارج حسابات الكرد وتضمن المقترح الاعتراف بالحقوق القومية لهم والسماح باقامة مجالس برلمانية ومحلية ضمن حدود اقليمهم والذي سمي في حينها باقليم كردستان وبعد مدة من الزمن توترت العلاقة بين الطرفين واعلنت الحكومة المركزية في بغداد الحكم الذاتي للاكرد وكان ذلك من جانب واحد دون انتظار موافقة الاكراد وقامت بحسم قضية المناطق المتنازع عليها (كركوك –خانقين–سنجار) لصالحها واخرجتها من اي حسابات تفاوضية مع الكورد وبدا النظام البعثي يتحرك بحرية تامة بعيداً عن اي الضغوطات المحلية والدولية بعد إن وقع (إتفاقية الجزائر) مع شاه ايران وقام بالقضاء على ثورة الملا مصطفى البرزاني وبدء يتحرك بسياسة التغيير الديمغرافي حيث رحل الاف العوائل الكردية والتركمانية ومنع رجوع الكرد الذين التحقوا بثورة الملا مصطفى وسرح اخرون كانوا يعملون بالشركات النفطية وعوضهم بموظفين عرب وانشاء حزام امني عن طريق تعريب المناطق المحيطة بكركوك خاصة بعد عملية الانفال والتي راح ضحيتها اكثر من(182000) الف غالبيتهم من الكورد وقام ايضا بالحاق مناطق كردية بكردستان حيث قام باقتطا ع أقضية كردية (جمجال، كلار) من كركوك وضمها

إلى السليمانية وفق المرسوم الجمهوري (680) وإلحاق قضاء كفري بديالى وأستمر هذا النهج طيلة فترة السبعينيات لم تشمل هذه السياسية الأكراد فقط بل شملت الأقضية والنواحي التي يتواجد فيها التركمان ايضاً ففي العام 1976م تم إقتطاع أجزاء من طوز خورماتو وضمه إلى محافظة صلاح الدين وكذلك ضم قضاء قادركرم وفق المرسوم الجمهوري (41)[26] وكذلك صدر المرسوم رقم (33) لعام 1976 والذي ينص على فصل قضاء كانديناو وقراج عن قضاء مخمور وإلحاقها بقضاء الدبس ذو الغالبية العربية وألحقت منطقة الزاب التابعة إلى قضاء الحويجة في كركوك وفي الثمانينيات إلحقت مناطق عربية أخرى بكركوك[27] مما سبب في احداث تغيير ديمغرافي عمق من مشاكل هذه المحافظة

المحور الثالث : المحددات المؤثرة في مشكلة كركوك بعد العام 2003

بعد سقوط نظام البعث الدكتاتوري واحتلال بغداد من قبل القوات الامريكية والقوات المتحالفة معها في 2003/4/9 خضعت كركوك بيد القوات الامريكية بشكل رسمي في 4/10/ 2003 لم تكن القيادة الامريكية قد تهيأت للتعامل مع وضع كركوك المختلف عن اي مدينة او محافظه اخرى في العراق فالمشاكل المتراكمة والتي بدءت بالتصاعد منذ العام 1968 كانت كافية لان تضع الولايات المتحدة خطط وبرامج عمل مسبقة و متعددة من شانها تفكيك هذا الكم الهائل من التعقيدات الموجودة في هذه المحافظة لكن مع الاسف لم تكن الولايات المتحدة على قدر المسؤليه[28] او ربما كان ذلك من ضمن مخططات مسبقة لاجل اضعاف العراق وجعل مدينة كركوك منطقة ضعيفة ومضعفة للنظام الجديد لاسيما انها تشكل خاصية لكل مكون وجميع المكونات تدعي انها اكثر مظلومية من غيرها وان لها الحق في السيطرة واسترداد الحقوق وعليه فان كركوك كانت ومازالت قنبلة موقوته للاسباب التي ذكرناها سابقا ,وقد قامت قوات من البيشمركة التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني بالدخول الى كركوك بعد سقوط النظام مباشرة بذريعة حصول انتفاضة ضد النظام البعثي وبطبيعة الحال وكما يبدوا انه كان سيناريو معد مسبقا لتبرير دخولهم وسيطرتهم على المدنية

مما اثار حفيظة الحزب الديمقراطي الكردستاني وقام البرزاني باطلاق تصريحات منتقدا دخول قوات الاتحاد دون تنسيق مسبق وقامت قواته بالدخول لاحقا الى كركوك والانتشار وبسط النفوذ فيها لتحقيق التوازن مع قوات الاتحاد الوطني ومع دخول القوات الكردية في الايام الاولى حصلت في المدينة عمليات سلب ونهب في وقاموا بنهب سجلات النفوس واوراق الطابو المتعلقة بوجود التركمان والعرب مما اثار مخاوف تلك القوميات وقد بينت ممثليه حقوق الانسان ان ماحصل من انتهاكات في الايام الاولى من قبل قوات البيشمركة التابعه للاتحاد كانت محدودة ومن غير المعلوم هل ان ماحصل كان بعلم وبتنسيق من قياداتهم ام لا مما استدعى الى قيام القيادة الكردية بسحب تلك القوات نتيجة ضغوطات امريكية وداخليه مورست عليهم[29] ومن جملة ما قام به الاكراد عن طريق قواتهم حيث قاموا باطلاق عمليات تكريد واسعة في المدينه ففي بلدة (التون كوبري) التركمانية الذي كان عدد سكانها قبل 2003 لا يتجاوز العشرة الاف مواطن وبعد دخول الاكراد الى المدينة بعد 2003 تضاعفت اعداد هذه الناحية الى عشرات الاضعاف بشكل يفوق الخيال حيث وصل عددهم الى مايقارب 400 الف نسمه غالبيتهم من الاكراد وهذا مثال على عمليات التكريد وعملوا ايا على جلب موظفين اكراد من كردستان وقاموا بسحب 1500 شرطي من مختلف الصنوف من اربيل الى كركوك وبدئوا بتفكيك النظام الاداري وترتيبه لمصلحتهم[30] عمل الاكراد على طرد عرب من قرى كانت قد بنيت للوافدين من جنوب ووسط العراق ويقدر عددهم ب الفي نسمه وقاموا بعمليات ترهيب لعرب كانوا قد سكنوا ممتلكات تابعة لاكراد هجرهم النظام البائد ،وفي نفس السياق ذكر رئيس الجمهورية الراحل جلال الطالباني بوقوع مظلوميات قام بها الاكراد على بقية المكونات في حواره مع الباحث والاعلامي التركي ذو الاصول السورية (حسني محلي) حيث اكد الطالباني ان هنالك استيلاء و ظلم وقع على التركمان من قبل الكورد معتقدين منهم ان الاراضي التي اخذها من التركمان هي عائدة الى الدولة[31] وفي خضم تلك الصراعات و التشابكات السياسية قام الامريكان بتشكيل اول مجلس محلي للمحافظة

حيث جعلوا الغلبة العددية فيه للاكراد وبدعم من قبلهم واستمر المجلس الى ان جرت اول عمليه انتخابية في المدينة شملت انتخاب المجالس المحلية و البرلمانية في آن واحد و كان ذلك في الثلاثين من كانون الثاني 2005 في ظل اعتراضات وانتقادات كبيرة من قبل العرب والتركمان على الاجواء التي رافقت العملية الانتخابية والتي صبت في مصلحة الاكراد بدعم امريكي مطلق حيث دخل الحزبين الكرديين موحدين في قائمة واحدة اطلق عليها اسم(قائمة كركوك المآخية) حيث افرزت تلك الانتخابات فوز الحزبين الكرديين ب26 مقعد مقابل فوز التركمان ب8 مقاعد والعرب 5 مقاعد وبقية الاقليات فازت بمقعد واحد[32] و كانت هذه الانتخابات الاولى المحليه التي جرت بعد سقوط النظام و لم تجر اي انتخابات محلية الا بعد مرور قرابة 18 عام كانون /ديسمبر من العام 2023 ومع العلم ان الانتخابات البرلمانية كانت تجري في موعدها وكانت كركوك تشارك فيها الا ان الانتخابات المحلية لم تجري طيلة تلك الفترة نتيجة اعتراضات القوى السياسية العربية والتركمانية، وبعد ان صدر قانون الانتخابات رقم (36) في 2008[33] حدثت اعتراضات في مجلس النواب على ذلك القانون و شكلت لجنة لتصحيح سجل الناخبين الذي كانت تشوبه شبهات تزوير قام بها الاكراد كما ذكرنا سابقا ولكن هذه اللجنه لم تستطيع القيام بعملها نتيجة اعتراضات كردية.

المحور الرابع: كركوك بين العجز في تطبيق القانون والمتغيرات السياسية وسيناريوهات المستقبل:

اصدرت الحكومة العراقية عدد من القوانين من اجل حل مشكلة كركوك والمناطق المتنازع حيث اصدر قانون ادارة الدولة قراره المرقم (58) لعام 2004 وهذا ملخص لما جاء فيه[34].

1- ان تقوم الحكومة بتعويض المرحلين و المنفيين عن مناطقهم واعادة توطينهم او تسليمهم عوض مناسب كأن يكون قطعة ارض قريبة من مناطق سكناهم واذا تعذر

الامر يتم تعويضهم ماليا وكذلك تعويض الاشخاص الذين حرموا من التوظيف وعلى الحكومة ان تشجع على توفير فرص العمل والعيش الكريم لهم.

2ـ اما في مايخص موضوع تصحيح القومية فعلى الحكومة الغاء جميع القرارات التي اصدرها النظام البائد والسماح للمتضررين من هذه السياسة الحق في تقرير هويته القومية وانتمائهم العرقي بدون ضغط او اكراه.

3ـ في ما يخص تلاعب النظام السابق بالحدود الادارية فتتولى الرئاسة والحكومة الانتقالية تقديم التوصيات الى الجمعية الوطنية لمعالجة التغييرات وفي حالة عدم تمكن الرئاسة من الموافقة بالاجماع على مجموعة التوصيات فعلى مجلس الرئاسة تعيين محكم محايد وفي حال تعذر الاتفاق على محكم فعلى مجلس الرئاسة الطلب من الامين العام للامم المتحدة ترشيح شخصية دولية مرموقة للقيام بالتحكيم المطلوب

4ـ تؤجل التسوية النهائية للاراضي المتنازع عليها ومن ضمنها كركوك الى الى حين تنفيذ الاجرائات اعلاه واجراء احصاء سكاني عادل والى حين المصادقة على الدستور الدائم.

الغي قانون ادارة الدولة عندما صوت الشعب على دستور 2005 عدا الفقرة (أ) من المادة (53) وكذلك المادة(58) المتعلق بالمناطق المتنازع عليها حيث اقرت المادة (140) على اساس المادة (58) كما هو معلوم ان الظروف التي رافقت كتابة الدستور كانت معقدة جدا حيث غيبت الكفائات المتخصصة في علم الاجتماع و القانون و السياسة اضافة الى ان المدة الزمنية التي اكما فيها فقد كتب بعجالة وهذا لا يتناسب مع ما هو متعارف عليه في كتابة الدساتير، ولا ننسى وجود الاحتلال المريكي والضغوطات التي كان يمارسونها ولا ننسى الضغط الكردي وفرض الارادة في مايخص المادة 140 والتي بقت معلقة الى يومنا هذا كل هذا ساهم في ان يكون الحل القانوني لمشكلة كركوك صعبا جدا وعصيا عن التطبيق (المادة 140)[35]

صدر ما نصه اولا: تنفيذ متطلبات المادة 58 من قانون ادارة الدولة العراقية ان المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في

المادة 58 تمتد الى السلطة المنتخبة بموجب الدستور ويتم ذلك وفق مراحل ومدد زمنية (التطبيع ـ الاحصاءـ الاستفتاء) ويتم ذلك الى موعد اقصاء 2007/12/31 اصدر رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي الامر الديواني المتعلق بتطبيع الاوضاع في كركوك ونشره في جريدة الوقائع العراقية الرسمية بالعدد(3995) في 2005/3/3 وتقرر تشكيل لجنة عليا لتنفيذ المادة(58) الا ان عمر الحكومة القصير لم يسمح بتنفيذ المادة اما في حكومة رئيس الوزراءالاسبق ابراهيم الجعفري(2005) تم اصدار القرار الديواني(4004) حيث تم تعيين رئيس و13عضو لتنفيذ المادة (58) لتطبيع الاوضاع في كركوك ونتيجة الاوضاع الداخلية وضعف الامن وتعقيدات المرحلة وكذلك حصلت ضغوطات سياسية على هذه اللجنة ولقصر عمر الحكومة ايظا رحل الملف الى حكومة نوري كامل المالكي والذي استلم رئاسة الوزراءعام (2006) بعد ان اقر الدستور وضمن المادة 140 ضمن برنامج عمل الحكومة الذي عرضه على مجلس النواب وفق المراحل الثلاث (التطبيع والاحصاء والاستفتاء) ضمن جدول زمني محدد تبدء الحكومة مباشرةً إثر تشكيلها في إتخاذ الخطوات اللازمة لإجراءات التطبيع بما فيها إعادة الأقضية والنواحي التابعة لكركوك في الأصل وتنتهي هذه المرحلة في 2007/3/29 حيث تبدأ مرحلة الإحصاء وتنتهي في 2007/7/31 ومن ثم تبدء المرحلة الأخيرة وهي الإستفتاء وتنتهي في 2007/12/31 وبالرغم من قيام رئيس الوزراء بعدد من الخطوات المهمة منها افتتاح مكاتب للجان المتعلقة بالمادة 140 في المناطق المتنازع عليها وتشكيله لجنة لتفيذ هذه المادة وقد اجرى عدة تغييرات على هذه اللجنة وقد قامت باعطاء تعويضات للمتضررين إلا ان القضية بقيت معلقة بالواقع والتعقيدات السياسية التي كانت رافضة تطبيق هذه المادة(36) لقد استمرت الامور على ماهو عليه ولم تطبق هذه المادة نتيجة رفض المكونات التركمانية والعربيه لها فمن منظورهم ان هذه المادة كانت تصب في مصلحة الاكراد وانها مررت بحكم العلاقات الوطيدة التي كانت تجمع الكورد مع الامريكان فقد ضغطوا لالحاق هذه المادة وتضمينها في الدستور, بقيت الاوضاع السياسية في

كركوك معلقة ومضطربة ولم يتم تطبيق المادة وفق المراحل والمدد الزمنية التي حددها الدستورحيث اصبحت في حكم المنتهية عمليا ولم تجر اي انتخابات محلية لاحقة طيلة تلك الفترة وبقيت التوترات السياسية قائمة خلال الحكومات المتعاقبة وبعد دخول (داعش) الى الموصل قامت البيشمركة بانزال قواتها في كركوك بحجة حماية المدينة واستولت على مقرات و موجودات الفرقة 12 بعد انسحاب الفرقة منها واستولت على مقار حكومية ووسعت من نفوذها وارادت ان تفرض واقع جديد لمستقبل المدينة تمهيدا لضمها الى كردستان خصوصا ان العراق كان يعيش حالة من الوهن و الضعف والتفكك في مختلف الجوانب و بعد مدة من الهيمنة الكردية على المدينة حدث تطور خطير حيث قام مجلس محافظة كركوك عام 2017 بخرق دستوري في خطوة غير مسبوقة كاد ان يؤدي الى حرب اهلية حيث قام بعملية استفتاء للانظمام الى الاقليم و لكن المشروع اجهض بعد ان قامت حكومة بغداد وبتفويض من البرلمان بارسال قواتها العسكرية الى كركوك وتم اخراج قوات البيشمركة منها وسط ترحيب شعبي وسياسي من مختلف الاطياف السياسية والاجتماعية وتم اقالة المحافظ نجم الدين كريم واصدار امر قبض بحقه وتم تعيين نائبه راكان الجبوري بامر من رئيس الوزراءالاسبق حيدر العبادي مما سبب جدل سياسي كبير بين التركمان والاكراد حول ترشيح نائب المحافظ وعدوها خطوة اضافية يتم فيها ترسيخ المركزية الشديدة و التي تدار بها المناطق المتنازع عليها كما يدعون[37] في عام 2019 حسمت المحكمة الاتحادية جدلا طال لسنين حول وضع المادة 140 من الناحية القانونية خصوصا بعد انقضاء المدة المحددة لها دون تنفيذ حيث اصدرات قرارا مهما يقضي بسريان المادة 140 الى حين تنفيذ كافة متطلباتها[38] بقي حال كركوك كما هو عليه في حكومتي الكاظمي وعبد المهدي ولم يحدث اي استقرار سياسي او حلول تذكر.

لقد حصلت اتفاقات بين ائتلاف ادارة الدولة وبين الاطرف الكردية عام (2023) على حل الامور العالقة بين الاقليم و المركز اثناء مفاوضات تشكيل حكومة السوداني

وطالب الاكراد باعادة المقرات التي استعادتها منهم الحكومة المركزية وكذلك طالبوا باعادة نشاطات الاحزاب والتشكيلات الكردية الى كركوك بعد ستة اعوام من الانقطاع منذ العام 2017 وتم الاتفاق ايضا على اقامة الانتخابات في موعدها المحدد وتشكيل افواج طوارئ للامساك بالملف الامني في المحافظة لكن دخول المحكمة الاتحادية على خط الازمة واصدرها حكما يقضي بالتريث في اعادة المقرات التي كانت تحت سيطرة الحزب الديمقراطي اليه ادى الى تعقد الازمة من جديد[39] لقد جرت الانتخابات المحلية في ديسمبر من العام 2023 بعد انقطاع دام اكثر من 18 عام حيث كانت عدد المقاعد المخصصة لمحافظة كركوك 16 مقعد، افرزت النتائج حصول الاكراد على 7 مقاعد مقابل حصول العرب على 6 مقاعد ومقعدان للتركمان ومقعد للاقليات[40] اكد قانون الانتخابات في مادته (35) المتعلق بمحافظة كركوك على ضرورة تدقيق سجل الناخبين من قبل وزارت الصحة و التجارة والداخلية والتخطيط واكد القانون ايظا على ان نتائج الانتخابات يجب ان لا يترتب عليها اي اجراء قانوني او اداري يتعلق بمستقبل المحافظة وكذلك اكد على تقاسم المناصب العليا بين ابناء المحافظة وفق الية يضعها مجلس المحافظة وهذا تاكيد على المشاركة وعدم تغليب طرف على اخر[41] لم يتم الاتفاق على المضي بتشكيل الحكومة المحلية في كركوك ولن ترى المحافظة ولادة حكومة محلية دون تغليب مبدء الشراكة الحقيقية على اي شيئ اخر.

السيناريوهات المستقبلية هي:

أ: لن يستطيع اي طرف من اطراف المشكلة ان يفرض هيمنته على الاطرف الاخرى مما يحتم على الاطراف السياسية ان تتفق على تقاسم السلطة في مجالات الادارة والامن والاقتصاد خصوصا ان التجربة السياسية اثبتت ان التفاهمات و التسويات السياسية تتفوق على اي قانون وبل حتى على الدستور نفسه[42] بالطبع هذا السيناريو الاقرب كون النتائج الانتخابية المحلية لم ترجح طرف على اخر مما يحتم عليهم التفاهم و المشاركة الحقيقية

ب: التوجه نحو اقامة اقليم كركوك المستقل والمرتبط بالمركز وهذا ما اباحه الدستور في مادته (119) حيث اكد ان امكانية اقامة اقليم لكل محافظة او اكثر بناء على طلب بالاستفتاء عليه، ويقدم باحدى الطريقتين (اولا) اما بطلب من ثلث الاعضاء في كل مجلس من المجالس التي تروم تكوين الاقليم، (ثانيا) بطلب من عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم ذلك وهذا ماكدته المادة الاولى من الدستور و المادة (116) والمادة(119)[43] طبعا هذا المشروع سيعطي خصوصية للمدينة والاهم من ذلك سيقضي على الحلم الانفصالي للاكراد لان كركوك بما تمتلكه من مقومات تعد عماد اقتصادي وركيزة اساسية لمشروعهم الانفصالي ودونه يذهب حلم تاسيس الدولة الكردية ادراج الرياح

ج : ان استمرار الصراعات بين العرب والاكراد والتركمان في المدينة ربما يتطور الى صراعات دموية لاسيما ان للكرد طموحات انفصالية جذورها قديمة وقد جوبهت بجملة من القرارات التي اصدرتها المحكمة الاتحادية في قضية المقرات وقرارات ايقاف تصدير النفط والغاز وبقية القرارات الاخرى كل هذه العوامل سيؤدي الى جعل كركوك تحت الادارة والاشراف الدولي في حال وصول الازمة الى منزلق الحرب الاهلية بين تلك المكونات[44].

الخاتمة

عاشت محافظة كركوك طيلة العهود السابقة في ظل وجود التنوع الاثني والقومي بسلام وطمأنينة لكن السياسات الحكومية الغير مسؤولة للانظمة السابقة القت بضلالها على هذه المكونات مما ادت الى حدوث انقسامات قومية القت بضلالها على الاوضاع السياسية في المدينة تعتبر مشكلة كركوك مشكلة معقدة جدا صعبة التفكيك ولا يمكن استيراد حلولها من خلف الحدود ويجب تغليب وحدة العراق ومصلحته على اي مصلحة اخرى لان ضعف كركوك وانقسامها سيؤدي الى ضعف العراق وانقسامه فيجب اتخاذ جملة من الاصلاحات الادارية والدستورية التي من شانها ان تعالج ما خلفته السياسات السابقة ، تعتبر المادة 140 ملغاة بواقع الحال

خصوصا ان جميع الاطراف رافضة لتطبيقها عدا الجانب الكردي الذي يعتبر هذه المادة المفتاح الذي يمكن من خلاله ضم هذه المحافظة الى الاقليم فهم يعلمون جيدا ان الركيزة الاقتصادية لبناء دولتهم لا تتحقق بدون التحاق كركوك بكردستان وكذلك لا ننسى ان ابقاء الوضع على ما هو عليه وتسويف المطالب العادلة والمظلوميات الموجودة في المدينة من شانها تأزيم الاوضاع فيها فيجب ان تعالج كل المطالب باسرع وقت ممكن وان لا يتم الدفع بالمشكلة او تسويفها لان ذلك لا يخدم اي طرف من الاطراف المتصارعة وثبت بالتجربة ان لا حل سوى بالمشاركة الفعلية لجميع المكونات والاقليات في ادارة شؤون المحافظة واي خطوة لالحاق كركوك بكردستان او اي تنازل سياسي او تسوية من اي طرف بهذا الاتجاه ستؤدي الى تقسيم العراق و ونشوب حروب طاحنة بين المكونات وستفتح الباب لدول الجوار وخصوصا الاتراك للتدخل والهيمنه وبسط النفوذ خصوصا ان اطماع الاخيرة باسترجاع الموصل واعادة امجاد الامبراطورية العثمانية مازالت قائمة.

المصادر

(1) كمال مظهر ، كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير، ط1،وزارة الثافة في أقليم كردستان ، ص7-8

(2) سامر مؤيد عبد اللطيف وياسر عطيوي، مشكلة الاقاليم المتنازع عليها في ظل الدولة الفيدرالية كركوك إنموجاً، مجلة رسالة الحقوق ، العدد 1 ، 2010، ص125

(3) سامر مؤيد عبد اللطيف وياسر عطيوي ، مصدر سبق ذكره ، ص124

(4) نوري الطالباني ، منطقة كركوك ومحاولة تغيير واقعها القومي ,ط2، 1999،ص29

(5) ليان أندرسون وغارث سانسفيلد ، أزمة كركوك السياسية الإثنية في النزاع والحلول والتوافقية ، ط1، دراسات عراقية بغداد 2009 ، ص30

(6) ياسر مؤيد وياسر عطيوي ، مصدر سبق ذكره ، ص124

(7) بشر يوسف فرنسيس ، موسعة المدن والمواقع في العراق ، ط1،ج2،دار أي كتب ، لندن ، 2017 ،ص632

[8] سامر مؤيد وياسر عطيوي ، مصدر سبق ذكره ، ص124

[9] حسام الدين إبراهيم عثمان ، موسوعة مدن العالم ، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2012،ص158

[10] https://cosit.gov.iq/ar/1208-2018-10،

[11] هادي حسن محسن ، الوجود العربي في كركوك دراسة في الرؤى والسياسات ، العدد34، مركز المستنصرية للدراسات العربية ،ص55

[12] كاوه عبد الرضا محمود , اللاعلام والتنمية الاقتصادية , دار الرنيم للنشر والتوزيع, عمان, 2017 ,ص135

[13] سعد عبد القادر ماهر، عقول مغيبة، ط1 ، ب.ن، 2020، ص39

[14] عبد الجبار محمود السامرائي ،كركوك مدينة الذهب الاسود، مجلة الفيصل الثقافية، العدد134 ،الرياض ، 1988 ، ص16

[15] ليام اندرسون وغاريث ستاتسفيلد، مصدر سبق ذكره ،صص 38-41

[16] هادي حسن محسن ، مصدر سبق ذكره ، ص57

[17] المصدر نفسه، ص63

[18] هنري إستارجيان ، الصراع على كركوك أفول الليبرالية العربية في نزاع السلطة والنفط،ط1،دار سائر للنشر ،عمان ،2018،ص35

[19] ليام أندرسون ، مصدر سبق ذكره ،ص59

[20] هنري إسترجيان ، مصدر سبق ذكره ، ص35

• محمود البرزنجي الملقب بالحفيد (1878 -1956) وهو زعيم من اسرة (كاكة احمد البرزنجي) وهو من الاسر الدينية البارزة المتنفذة في مدينة السليمانية وهو من الذين كان يداعون بالانفصال عن الاستانة وتشكيل دولة كردية مستقلة شارك في الحرب العالمية الاولى وكانت تحت امرته اكثر من الف مقاتل والحق هزيمة بالقوات الروسية في منطقة بنجوين كما شارك في تلبية نداء الجهاد الذي دعت اليه الدولة العثمانية في معركة الشعيبة الى جانب العرب بقيادة علماء الدين في النجف وكربلاء قادة سلسلة من الثورات ضد البريطانيين ،انظر صلاح الخرسان ،التيارات السياسية في كردستان العراق ط2 ، دار الرواق للنشر والتوزيع ، بغداد ،2024، ص 18- 19

[21] ارشد الهرمزي ، التركمان والوطن العراقي ، ط3، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 2005،ص75

[22] المصدر نفسه ، ص79

[23]ليام اندرسون, مصدر سبق ذكره ص61-62

[24] عمر وهيب ، مشكلة كركوك نموذج لقضية المناطقة المتنازع عليها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،2010 ص47-48

[25] ليام أندرسون ، مصدر سبق ذكره ، ص108

[26] ليام اندرسون, مصدر سبق ، ص ص 52-53 ينظر ايظا سامر مؤيد وياسر عطيوي مصدر سبق ذكره ص125 . 126

[27] المصدر نفسة ، ص ص56-57

[28] العراق توقع تفجير العنف الطائفي في كركوك

https://www.hrw.org/legacy/arabic/docs/2003/03/28/iraq10694_txt.htm

[29] ليام اندرسون وغاريث ستانسفيلد مصدر سبق ذكره ص149.152

[30] فهرس العدد 13 سلوان البياتي, مجلة ميزو بوتاميا العدد نبذة عن مجلس محافظة كركوك www.mesopot.com

[31] مجلة ميزوبوتاميا العدد 11 , حوار مع ايدن اقصو حول تكريد كركوك ص156, ,

[32] فهرس العدد 13 سلوان البياتي, مجلة ميزو بوتاميا العدد نبذة عن مجلس محافظة كركوك. www.mesopot.com

[33] جريدة الوقائع العراقية ,العدد 4091 ,13 تشرين الاول 2008 ص1 www.moj.gov.iq

[34] جريدة الوقائع العراقية , العدد3381 , 2003/12/31، ص96 www.moj.gov.iq

[35] دستور جمهورية العراق ،2005

[36] المادة 140 من علاوي الى الكاظمي

/https://gov.krd/dmi-ar/activities/news-and-press-releases/2023/march

(37) ترحيب عراقي باستعادة السيطرة على كركوك وبقية المناطق المتنازع عليهاhttps://aawsat.com/home/article/ انظر ايظا www.dw.com لغز انهيار الفرقة 12 ودخول البيشمركة الى كركوك

(38) المحكمة الاتحادية تقضي بسريان المادة 140 من الدستور جريدة الصباح https://alsabaah.iq/12246-.html

(39) الاتفاق السياسي للقوى العراقية بمواجهة اختبار صعب البداية من كركوك https://www.bayancenter.org/

(40) المفوضية تعلن النتائج الاولية لانتخاب مجلي محافظة كركوك www.kurdistan24.net

(41) بث اعداد جريدة الوقائع العراقية لسنة 2008 وزارة العدل- جمهورية العراق العدد 4091 www.moj.gov.iq

(42) كركوك آفاق الازمة وسبل المستقبل www.orsam.org

(43) طارق عبد الحافظ الزبيدي ، فكرة مشروع اقليم كركوك بين الرفض والقبول ،ط1ار قنديل للطباعة والنشر ،بغداد،2017 ص28 -29

(44) مجموعة مؤلفين، العراق وتركيا دراسة تحليلية في ضوء الملفات العالقة ،ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد ،2022، ص49-50